

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة ،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف كبير لي أن ألتقي معكم اليوم في مقر هذه المنظمة الدولية العتيقة، بمناسبة انعقاد أول اجتماع للجنة الإشراف لمبادرة الإدارة الرشيدة والاستثمار خلال ولايتها الجديدة. واني إذ أعبر عن اعتزازي بالحضور في هذا المنتدى التشاوري الذي يلتئم على هذا المستوى المرموق من التمثيلية والحضور، يسرني أن أشكركم جميعا على تلبيتكم لدعوتنا للمشاركة في أشغال هذا الاجتماع الهام الذي ينعقد في وقته قصد الدفع إلى الأمام بالمسار الاستراتيجي لهذه المبادرة، انسجاما مع الغايات التي رسمتها فعاليات المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش خلال شهر نوفمبر من السنة الماضية. وفي هذا الإطار فإننا نثمن الجهود الحثيثة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونشيد بما يحرص عليه مسؤولوها وخبرائها من تنسيق متواصل مع كل الشركاء. كما نوهو بالتجاوب الايجابي لدول "المينا" مع مخططات وبرامج هذه المبادرة المتميزة التي مكنتنا من تحقيق عدة مكاسب سيكون لها أثر ملموس في ترسيخ ركائز الحكامة في تدبير الشأن العام ببلداننا. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر الدول الشقيقة والصديقة أعضاء المجموعة الأولى المكلفة بتدارس موضوع النزاهة والحكامة العامة، التي يتشرف المغرب برئاستها إلى جانب إسبانيا وتركيا، والتي بفضل الاقتراحات البناءة لمتنيلها تمكنا في هذه المجموعة من تعميم مختلف التجارب التي تم استعراضها خلال الولايتين السابقتين، مما أثار الطريق أمام دولنا لاستكشاف واستثمار فرص التعاون والتكامل في هذا المضمار . وهكذا فقد تمكنت دول هذه المجموعة من تقاسم تجارب متميزة تتعلق بالتدبير التوقعي للموارد البشرية، والوظيفة العمومية العليا، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعويض الرخص الإدارية بدفاتر للحملات، ودعم النزاهة والشفافية في التدبير العام، وإعداد مدونات حسن السلوك الوظيفي... إلى غير ذلك.

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن نستكنه اليوم العمق الدلالي لشراكتنا، مستحضرين ما وقع القيام به من مبادرات، وما تم تحقيقه من إنجازات، بفضل هذه الشراكة التي تجمع دول المينا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لغاية خدمة التنمية بأقطارنا. ويجدر بنا أن نسجل في هذا المقام أن مبادرة الإدارة الرشيدة والاستثمار قد شكلت على مدى السنوات الخمس الماضية إطاراً لتلاقي الآراء وتقاطع التجارب المتميزة في بلداننا، وكان لها أثر إيجابي على مسار تحقيق أهداف البرامج والأوراش الإصلاحية المعتمدة.

وقد أصبحت هذه التجربة اليوم في ولايتها الثالثة أكثر نضجا وتطورا، وبما يجعل منها ركيزة أساسية لرفع التحديات المفروضة على دولنا في الظرفية الراهنة، ولبلورة الاستراتيجيات الكفيلة بمواجهة المتغيرات التي تحد من جهود التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار لا بد من التنويه بالدعم الذي تقدمه المبادرة لعدد من البرامج الإصلاحية الجهوية المتمثلة في المراكز الجهوية المحدثة بدول المينا، والتي تضطلع بتقديم الخبرة للأطر الإدارية والتقنية في شتى المجالات. وجدير بالتذكير في هذا الصدد بأننا قد سارعنا خلال هذه الفترة الوجيزة التي مضت على تولي المغرب لرئاسة المبادرة إلى الشروع في تفعيل الالتزامات المتخذة في إعلان مراكش، كإعطاء الانطلاقة للمركز الجهوي لتقييم السياسات العمومية بالرباط، وعقد اجتماع لجنة الإشراف حول المشروع المتعلق بالتكوين عن بعد بروما، بالإضافة إلى تنظيم اللقاء السادس لمجموعة العمل الجهوية حول دعم الإدارة الالكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية بديبي.

حضرات السيدات والسادة،

فقد رسم إعلان مراكش كما هو معلوم آفاقا جديدة لهذه المبادرة خلال ولايتها الحالية، وحدد مجموعة من الالتزامات بين دول المنطقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمواصلة الإصلاحات في ميدان الحكامة العمومية وتحسين مناخ الاستثمار. وفي هذا الصدد، فإننا نضو إلى مواصلة تنسيق العمل وتكثيف التعاون للوصول بهذه الالتزامات إلى غاياتها المنشودة، ولتحقيق نقلة نوعية في إنجاز التغيير اللازم والملاءمة المناسبة التي تطرحها علينا مختلف السياقات الوطنية والإقليمية والدولية. كما أننا نتطلع إلى بذل مزيد من الجهود للتحكم في تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بضمان توازن اقتصاديات الدول وموازنتها، وتشجيع مناخ الأعمال، ودعم الحكامة، ووضع المرتفق في صلب الاهتمامات العمومية. ومن الأكد أن كسب الرهانات المذكورة يستدعي لا محالة توسيع مجالات التعاون المثمر بين دولنا لتفعيل المخططات والآليات المعتمدة في إطار هذه المبادرة.

وفي هذا السياق، ويحكم المسؤولية المعهود بها إلى المملكة المغربية برئاسة هذه المبادرة خلال الولاية الحالية، فإن بلادنا لن تدخر أي جهد في السهر على مواصلة تتبع كل البرامج الإصلاحية المقررة في إطار من التنسيق والتشاور والتكامل. وبشرفني، في هذا الصدد، أن أعلن عن عزم المغرب على استضافة مؤتمر وزاري لدول المينا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الوفاية من الفساد والنزاهة ودولة القانون خلال شهر مارس من السنة القادمة تحت شعار: "نحو بناء الشراكة الجهوية لدعم النزاهة والتنافسية ودولة القانون".

وأنتهز هذه المناسبة لأوجه الدعوة، باسم الحكومة المغربية، إلى السادة الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء لتشريفنا بالحضور في فعاليات هذا المؤتمر الذي سيبهج لنا فرصة مواتية للاطلاع على مختلف الاستراتيجيات والتجارب المتميزة في مجال محاربة الفساد ودعم النزاهة والتنافسية في ظل دولة القانون.

وجدير بالإشارة أن هذا المؤتمر سينعقد تمهيدا لحدث دولي مرموق له صلة وثيقة بنفس الموضوع، ويتعلق الأمر بمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة الفساد الذي ستحتضنه بلادنا خلال شهر نوفمبر من سنة 2011.

وستركز فعاليات المؤتمر الوزاري المذكور على مجموعة من المبادرات الهامة نذكر منها: تنظيم ندوة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تدبير الصفقات العمومية، بوضع المساطر المعتمدة في هذا الشأن على الخط دعما للشفافية والنزاهة في هذا المجال.

وستنظم هذه الندوة بشراكة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والحكومة الإيطالية وذلك بمدينة روما يومي 17-18 يونيو

2010.

- تنظيم المؤتمر السنوي الحادي عشر حول التدبير العمومي العربي في موضوع: "الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الرشوة"، بشراكة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وذلك بمدينة القاهرة أيام 3-5 يوليو 2010.
- تنظيم ندوة حول الهيئات والأجهزة العمومية والخاصة المكلفة بمحاربة الفساد، وذلك بالمملكة المغربية خلال شهر نوفمبر 2010. إن الغاية المتوخاة من المؤتمر الوزاري المذكور تتمثل في تحقيق الأهداف التالية:
- إتاحة الفرصة لدول المينا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبحث وتبادل التجارب المتميزة في مجال دعم النزاهة والوقاية من الرشوة.
- وضع الإصلاحات المعتمدة في مجال دعم النزاهة والوقاية من الرشوة في إطار إصلاحات واسعة تروم مساندة الحكامة الرشيدة.
- تنويع نتائج المؤتمر بإعلان وزاري يبرز الالتزام السياسي لدول المينا بتفعيل إطار كفيل بدعم المنظومات الوطنية للنزاهة.
- وكما تأكد خلال مسار المبادرة، فإن تقاسم التجارب المتميزة في مجال الحكامة العامة، يعتبر أمرا لا غنى عنه، سواء بيننا كدول المينا، أو مع شركائنا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذا كنا نرغب فعلا في تطوير هذا التعاون للدفع بهذه الشراكة قدما إلى أفق مزدهر يستجيب لانتظاراتنا وطموحاتنا.
- و يمكن بلورة هذه الشراكات على أرض الواقع من خلال دعم قيم التعااض والتضامن، وإشاعة ثقافة الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتوفير فرص أكبر لحوار السياسات، وإقرار الالتزام بإشراك المواطنين والمجتمع المدني في سيرورة السياسات العمومية، واعتماد آليات الاستشارة الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.
- وأبادر في هذا الصدد إلى تميم اختيار تدارس موضوع المساواة بين الجنسين في القطاع العام والخاص في الندوة التي ستنظم يوم غد، وهو الموضوع الذي يكتسي أهمية بالغة بالنظر للمكانة البارزة التي يتعين أن تحتلها المرأة في صلب كل أعمالنا.
- إن هذه المنطلقات تشكل مداخل يتعين علينا أن نعمق النقاش حولها خلال حصة ما بعد الزوال والتي سنتناول موضوع إعداد خارطة الطريق لتفعيل إعلان مراكش.
- وفي هذا السياق، فإننا نتطلع بكل ثقة إلى ما سيسفر عنه هذا اللقاء، من مبادرات جديدة مبتكرة، يكون من شأنها أن تقوي شروط نجاح مسيرة هذه المبادرة الرائدة، وللوصول بها إلى تحقيق كافة غاياتها ومقاصدها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.